اعداد

د. محمد رعد الدراجي

صور الديمقراطية

الديمقراطية المباشرة

تعد الديمقراطية المباشرة النموذج المثالي للحكم الديمقراطي, لأنها تسمح للشعب و

و تمكنه من ممارسة السلطة بنفسه, فيكون المواطنون محكومين و حكاما في الوقت نفسه وسوف نبين مفهوم الديمقراطية المباشرة و تقديرها فيما يأتي:-

أولا:- مفهوم الديمقراطية المباشرة

فالديمقراطية المباشرة هي ان يباشر الشعب صاحب السيادة السلطة من دون وسيط أو نواب أو ممثلين عنه, أي هي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه, حيث يتولى الشعب بنفسه جميع سلطات الدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية, فيقوم بوضع القوانين و الإشراف على تنفيذها و على سير المرافق العامة, و يتولى القضاء بين أفراده, ويقوم الشعب بالاجتماع بشكل جمعية عامة من أجل إقرار القوانين و اتخاذ القرارات الحكومية كتعيين الموظفين و إبرام العقود و المعاهدات, و إصدار القرارات القضائية و إعلان الحرب والسلم و تسيير الشؤون العامة للمدينة و اختيار الحكام .

و لهذا دافع الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بحرارة عن نظام الديمقراطية المباشرة في كتابه العقد الاجتماعي و مما قاله في هذا الصدد : " إن نواب الشعب في النظام النيابي ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له بل ما هم إلا وكلاء منفذين لإرادته و ليس لهم أن يبتوا في أي شيء فكل قانون لم يوافق عليه الشعب نفسه باطل , و لا يمكن أن نسميه قانونا, يظن الشعب الانكليزي أنه حر, ولكنه واهم في ظنه فهو ليس حرا إلا في فترة انتخاب أعضاء البرلمان فإذا ما تمت الانتخابات عاد الشعب عبدا لا سلطة له....., ففي اللحظة التي يختار الشعب فيها ممثليه يفقد حريته و كيانه " . نلاحظ من ذلك تأييد الفيلسوف جان جاك روسو للديمقراطية المباشرة و انتقاده للديمقراطية غير المباشرة أو النيابية.

وقد طُبق هذا النظام قديما في المدن اليونانية, ولكنه كان قاصرا على المواطنين الأحرار فجمعية الشعب العامة لم تكن تضم أغلبية سكان المدينة, وانما فقط الذكور الأحرار الذين لم يكونوا يشكلون سوى أقلية من سكان المدينة, كذلك فأن جمعية الشعب العامة لم تكن تمارس الوظائف و السلطات كافة, بل كانت تمارس فقط الوظيفة التشريعية من إقرار للقوانين و

المعاهدات و الضرائب, في حين كانت تفوض الوظيفة القضائية أيضاً لقضاة تعينهم الجمعية العامة للشعب.

اما التطبيق المعاصر للديمقراطية المباشرة, فهو موجود في ثلاث مقاطعات كانتونات سويسرية Glaris, Unterwald, Appenzell , ففي هذه المقاطعات الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها عشرات الآلاف, يجتمع مواطنوها بهيأة جمعية شعبية مرة واحدة في الربيع كل سنة, وذلك بشكل احتفالي ويقومون خلاله بإقرار القوانين المعدة سلفا من قبل موظفين, ويصوتون على الموازنة وبحث شؤون المقاطعات الخاصة واختيار القضاة والموظفين الذين يتولون وظيفة التنفيذ في الولايات, غير أن تغيب المواطنين عن هذا الاجتماع كبيرا جدا, و المناقشات التي تدور فيه سطحيه أو مصطنعة, و القرارات التي يتم التصويت عليها أو اتخاذها تكون معدة من قبل مجلس المقاطعة المنتخب من قبل الجمعية الشعبية .

و لكن هذا التطبيق يمكننا اعتباره في الحقيقة نوعا من الفلكلور أو التراث أكثر منه نظاما للحكم.

ثانيا:- تقدير الديمقراطية المباشرة

و للديمقراطية المباشرة مزايا عديدة فهي تعمل على تجسيد السيادة الشعبية بأرقى صورها لأنها لا تقبل أية وساطة من الشعب نفسه صاحب السلطة و بين الإرادة العامة, كما تعمل الديمقراطية المباشرة أيضاً على الارتقاء و الارتفاع بإحساس المواطن و شعوره بقيمة نفسه و رأيه و مدى تأثيره في رسم السياسة العامة للجماعة , واذا كانت الديمقراطية المباشرة تعمل على رفض أي وساطة بين الشعب وحقه في التعبير عن إرادته. فأنه لا محل لوجود الأحزاب السياسية في ظلها, و إن وجدت هذه الأحزاب فأن الديمقراطية المباشرة تخلص الفرد من الخضوع للنزعات الحزبية ومن تأثير الدعايات الحزبية المضللة, والديمقراطية المباشرة ترتقي بالمجتمع عن الخلافات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي قد تظهر في المجتمع بترتيب بعض الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية أو بتأمر منها تحقيقا لمصالح خاصة و أهداف محددة, فالديمقراطية المباشرة هي إحساس مباشر ووجهة نظر مباشرة و قرار و اقعي عام .

و بالرغم من هذه المزايا الا أن الديمقراطية المباشرة تعرضت كنظام للحكم إلى عدة انتقادات أهمها :-

١. إن تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل كامل امر مستحيل من الناحية العملية , و ذلك لزيادة عدد أفراد الشعب الذين يحق لهم ممارسة السلطة و زيادة مساحة الدول في الوقت الحاضر.

٢. اتساع وظائف الدولة وتعددها و اختلاف طبائعها و دقتها يتطلب خبرات و درايات متعمقة و دقيقة و لا يوجد في الدنيا نظام يستطيع أن يوفرها لأفراد الشعب كافة الذين يوكل إليهم اتخاذ القرار في الديمقراطية المباشرة.

٣. اهتمام عامة الشعب نسبي و متغير في مواضع متعددة و مهمة إلى درجة لا يمكن الاتكال عليه و الاطمئنان إلى صحته دائما.

٤. تعرض الدولة لمخاطر كبيرة بسبب ما تطرح به علنا في أمور تتطلب السرية.

و أخيرا فأنها تؤدي إلى تأثير كبير من بعض الشخصيات على عامة الشعب و دفعهم إلى الخضوع لرغبات محددة و شخصية بسبب التصويت العلني في الجمعيات الشعبية.

الديمقراطية شبه المباشرة

سوف نبين مفهومها و مظاهرها و تقديرها فيما يأتي :-

أولا:- مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة

تمثل الديمقراطية شبه المباشرة المركز الوسط بين الديمقراطية المباشرة الذي يمارس فيها الشعب صاحب السيادة جميع السلطات العامة في الدولة من دون وساطة نواب أو ممثلين, وبين الديمقراطية النيابية التي يقتصر فيها دور الشعب على اختيار نواب عنه لممارسة شؤون الحكم السياسية.

و تقوم على أساس وجود نواب الشعب أي مجلس نيابي, ولكن الشعب يحتفظ لنفسه بحق التدخل المباشر لممارسة بعض مظاهر السيادة , أي أن الشعب ينتخب المجلس مع الرجوع إليه على أساس أنه صاحب السيادة ومصدر السلطة للفصل في بعض الأمور المهمة, فهي تختلف عن الديمقراطية المباشرة من ناحية عدم ممارسة الشعب لشؤون السلطة كافة, وسبب ذلك يرجع إلى انه يقوم ببعض المهام فقط, ويترك القسم الأكبر من أمور الدولة إلى النواب الذين اختارهم ممثلين لهم هذا من جهة, و أنها تختلف عن الديمقراطية التمثيلية بحيث يقرر هذه الصورة من الديمقراطية للشعب حق ممارسة أمور السلطة, في حين تقتصر كل السلطة في الديمقراطية النيابية على النواب وحدهم مع كامل الاستقلالية عن منتخبيهم

ثانيا:- مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة

من المعروف أن للديمقراطية شبه المباشرة مظاهر أو وسائل عدة يمكن إجمالها على الوجه الآتي:-

١- الاستفتاء الشعبي

٢- الاقتراح الشعبي

٣- الاعتراض الشعبي

٤- إقالة الناخبين للنواب

٥- الحل الشعبي

٦- عزل رئيس الجمهورية

ثالثا:- تقدير الديمقراطية شبه المباشرة

للديمقراطية شبه المباشرة مزايا عديدة وهي :-

١- إنها الطريقة الأمثل و الاقرب للديمقراطية الصحيحة بعد استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بسبب اتساع مساحة الدول وزيادة عدد سكانها, و هي تتجنب السلبيات الناتجة عن الديمقراطية النيابية.

٢- تسمح لأكبر عدد من هيأة الناخبين عن طريق الاقتراع الشعبي والاستفتاء الشعبي المساهمة في اتخاذ القرار الحاسم في اهم شؤون البلاد.

٣- تعد الديمقراطية شبه المباشرة تعبيرا صادقا عن الرأي العام , وذلك لاتصال القاعدة الشعبية بأعلى مستوى من القرارات المهمة[١].

٤- تؤدي إلى التخفيف من التذمر الشعبي على أداة الحكم وسياستها و قوانينها حيث تكون نتاج استجابة المجلس النيابي للاتجاهات العامة للشعب مما يجعل من تلك الوسائل صمام أمان لاستقرار النظام السياسي.

عيوب الديمقراطية شبه المباشرة :-

١- إن ممارسة هذه المظاهر تتطلب قدرا من الوعي و الثقافة الجماهيرية في القضايا التي تتطلب مساهمة الشعب المباشرة في التقرير بشأنها. وقد لا يتمتع الشعب بهذا الوعي مما يؤدي إلى ضرر إشراك الشعب في الحكم أكبر من نفعه.

٢- إن القرارات المصيرية التي تتبناها الجماهير قد تتأثر بالأحزاب السياسية أو الدينية وغيرها من القوى الاجتماعية المحافظة.

٣- و قيل إن تصويت الشعب على القوانين لا تسبقه مناقشات كافيه كتلك التي تجري داخل المجالس النيابية, وقد ردّ عليها البعض بأن وسائل الإعلان و الصحافة قد كفلت إلى حد كبير هذه المهمة, ونرى اليوم أجهزة التلفزيون و الراديو و الصحافة تعمل على تنوير الشعب و مده بالمعلومات قبل إشراكه بالإدلاء برأيه في المسائل المهمة[٢].

٤- إن اشتراك الشعب في التشريع يقلل من هيبة البرلمان و اهتمامها بل تشريع بسبب شعور أعضائها بأن المسؤولية موزعة على جهات أُخرى غير المجلس الذي ينتمون إليه.

---

[١] د. نعمان أحمد الخطيب, المصدر السابق, ص ٢٧١.

[٢] د. إبراهيم عبدالعزيز شيحا, النظم السياسية الدول و الحكومات, المصدر السابق, ص ٢٧٣-٢٧٤.

٥- وقال البعض إنها تكلف ميزانية المجتمع مبالغ طائلة ترهق المواطنين في الناهية , لأن الشعب يسرف في ممارستها

الديمقراطية النيابية (غير المباشرة)

إن جوهر الديمقراطية النيابية هو أن الشعب يستحيل أن يقوم بكل وظائف الحكم بنفسه, لذلك ينتخب مجلسا نيابياً أو ينتخب أعضاء البرلمان الذي قد يأخذ بنظام المجلس أو المجلسين وسوف نبين مفهومها وأركانها في النقاط الآتية :-

أولاً:- مفهوم الديمقراطية النيابية

لذلك تعرف الديمقراطية النيابية بأنها نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي توافق مصالح الناخبين, و تسمى بالنيابية , لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نوابا يقررون عنه.

فالنظام النيابي يقوم على أساس وجود برلمان منتخب بكامل أعضائه أو معظمهم من قبل الشعب لمدة محددة سواء كان يتكون من مجلس أو مجلسين, ويمارس سلطة عليا ذات سيادة لها اختصاصات جوهرية أساسية كالتشريع و الرقابة و المسألة و إقرار الموازنة و التأثير في عملية القرار.

حيث يرى المدافعون عن الديمقراطية النيابية بأن الهيأة التشريعية المنتخبة تقوم بدور مهم جدا لتحقيق المساهمة العامة في الحكم, فهي تقوم بدور الشبكة التي تنسق الأفكار و الآراء من خلال عملها في جمع المعلومات والمقترحات من كل الأطراف, من النواب أنفسهم و من الحكومة و من الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني على مستوى الوطن كله, ومن خلال العملية التشريعية تنصه تلك الأفكار و المقترحات في القرارات التي تتخذ , وبذلك تكون المساهمة الشعبية في الحكم بهذه الصورة بديلا عن الديمقراطية المباشرة.

ثانيا :- أركان النظام النيابي

ان النظام النيابي ينهض على عدة أركان سوف نبينها في النقاط الآَتية :-

١. وجود هيأة نيابية منتخبة
٢. تحديد مدة العضوية في الهيأة البرلمانية

٣. البرلماني يمثل الأمة بأكملها
٤. استقلال البرلمان عن ناخبيه أثناء الفصل التشريعي